

الحدث

تعاون «شكلي» في قضية خاشقجي: طموحات ابن سلمان على المحك

في محاولة لمواجهة ضغوط سياسية واقتصادية غير مسبوقة على الرياض بسبب الضموض الذي لا يزال يكتنف مصير جمال خاشقجي، تسعى الأخيرة إلى إظهار تعاونها مع سلطات الأرض. خشية كشف الحقيقة

في ضوء الضغوط السياسية والاقتصادية المتزايدة على الرياض، لكشف مصير الصحافي جمال خاشقجي، ومطالبة دول حليفة لها بضرورة الكشف عما لديها من معلومات، تُفيد السعودية «تعاوناً شكلياً» مع تركيا، من خلال المشاركة في التحقيقات التي تجريها أنقرة منذ 12 يوماً، وهو ما وافقت عليه الأخيرة، لكن ذلك يطرح تساؤلات عن التعاطي التركي في القضية، في وقت يُلمح فيه

قضية خاشقجي باتت عقبة ابن سلمان الثانية في طريق «رؤية 2030»

مسؤولون اتراك عبر وسائل إعلام، محلية وغربية، بشكل منتهج، إلى أن انقطة تملك الحقيقة الكاملة بشأن مصير خاشقجي، من دون أن تنهم أنقرة السعودية رسمياً باغتياله، في تناقض واضح مع نتائج التحقيقات التي تكشف عنها تباعاً، ما يشي بأن القضية باتت تستخدم كـ«ورقة» ضغط سياسية ضد الرياض. وفي إطار «التعاون» السعودي مع تركيا، دخل 11 شخصاً مقر القنصلية السعودية في إسطنبول، أمس، للمشاركة في التحقيق، ومن المتوقع أن يلتقي الوفد السعودي مسؤولين أتراكاً نهاية الأسبوع. فحتى الآن، لم تترجم نتائج الرياض بـ«التعاون» على الأرض، فلا هي

سمحت للمحققين الأتراك بالحري عن أنشر لخاشقجي في مبنى القنصلية، ولا أعطت تسجيلات الكاميرات المثبتة داخل القنصلية للسلطات التركية، لتأكد من مزاعم مسؤوليها بأن خاشقجي خرج منها في اليوم نفسه، ولم تسمح أيضاً بدخول منزل القنصل، محمد العتيبي، حيث يشتبه في وجود جثة خاشقجي داخلها، بعدما وصلت سيارة سوداء قبل أيام، حملت صناديق من القنصلية إليه، بحسب تسجيلات الكاميرات الخارجية. ورغم إعلان الرياض موافقتها على السماح للسلطات التركية بالبحث في ممتلكاتها في إسطنبول، لكن تلك الموافقة اقتضت، بحسب صحيفة «صباح» التركية، على إجراء «بصري» سطحي فقط، تماماً كما سمحت من قبل، لصحافي وكالة «رويترز» بالتحجول والتصوير، تجريها أنقرة منذ 12 يوماً، وهو الذي يُريد تفتيش المبنى باستخدام مائة «الومينول»، وهي مادة كيميائية تسمح باكتشاف آثار الدم، وتستعمل في مجال الطب الشرعي وعلم الجنائيات، لكشف آثار الدماء الخفيفة غير الظاهرة للعلن، فيما تؤكد الشرطة التركية أنها تعتقد، استناداً إلى تحقيقاتها الأولية، أن خاشقجي قتل داخل القنصلية من قبل فريق سعودي أرسل خصيصاً إلى إسطنبول.

ولم تتعاون الرياض مع السلطات التركية بتسليمها تسجيلات الكاميرات الداخلية، منذ دخول خاشقجي إلى القنصلية، بالرغم أنها «تصور ولا تسجل»، كما قال أخيراً سفيرها لدى واشنطن، خالد بن سلمان، الأمر الذي لم يُقنع المسؤولين الأتراك أو الأميركيين، فيما أكد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أول من أمس، أن هذه الأنظمة «قادرة على التقاط أي عمقون بطير أو ذبابة تخرج من هناك»، لكن في الوقت نفسه، ثمة تناقض في المطالبة التركية بتلك التسجيلات، أو مطالبة الرئيس أردوغان أتراكاً رفضوا تأكيد خاشقجي خرج من القنصلية سالماً،

في ضوء تقارير تؤكد أن سلطات أنقرة أبلغت واشنطن أنها تمتلك «تسجيلات صوتية وفيديو»، تظهر كيف جرى «استجواب وتعذيب» خاشقجي في قنصلية بلاده قبل «مقتله»، بحسب ما كشفت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، ما يثير الشكوك حول تلك التقارير، والغاية من وراء تسريتها، خصوصاً أن مسؤولين أتراكاً رفضوا تأكيد صحتها أو نفيها.



سماح الرياض للمحققين الأتراك بدخول القنصلية يقترن على إجراء «بصري» سطحي (أ ف ب)

اقتصادياً، تتسع رقعة تداعيات القضية لتطاول طموحات ولي العهد، محمد بن سلمان والإصلاحية، ورغم عدم اتخاذ الدول الغربية الحليفة أي إجراءات ضد الرياض، وتأكيد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أنه لا يريد وقف الاستثمارات السعودية في بلاده، وسط الجدل المتثار

«رؤية 2030»، تهتز

اقتصادياً، تتسع رقعة تداعيات القضية لتطاول طموحات ولي العهد، محمد بن سلمان والإصلاحية، ورغم عدم اتخاذ الدول الغربية الحليفة أي إجراءات ضد الرياض، وتأكيد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أنه لا يريد وقف الاستثمارات السعودية في بلاده، وسط الجدل المتثار

«البيروقراط» والملك: نسخة من «مواجهات» سابقة؟

تنفيذ، هدفها استغلال الشعب وصرف نظاره عن فضائح الفساد المتوالية، وعن طبيعة السلطة الفردية المطلقة للحكم، معتبرين أن الأمور «وصلت إلى طريق مسدود، وأن مرحلة جديدة يجب أن تبدأ». وتمثّل اللجنة المتابعة الوطنية»



يحقل «البيروقراط، الملك المسؤولية عن الوضام المتذبذبة في البلاد

شخصيات عديدة على بيان باسم «الجنة المتابعة الوطنية»، أنهم الملك بتجاهل المطالبات الشعبية والوطنية، «والإمعان في السير بالبلاد من سئ إلى أسوأ». وانتقد البيان التعديلات الدستورية التي أجريت في عام 2014، ووسّعت من صلاحيات الملك المطلقة التي «قام بتفويضها إلى غيره، فساء استخدامها، الأمر الذي أدى إلى تعمق الفساد واستشرائه بنحو كبير ومتشوّش، مع عدم القدرة على المراقبة والمحاسبة». وليس بالامر الجديد الجهي على ذكر الديوان الملكي، الذي يمثل مؤسسة ضخمة تعدد موظفيها بالآلاف، حتى «اصبحوا سلطة فوق جميع السلطات خالفاً للدستور، ما انعكس بصورة خطيرة ومدمرة على حاضر الأردن ومستقبله، ووضع البلاد في مهبط الريح، وأثار قلق الأردنيين، وصعد هواجسهم على مصير وطنهم» كما ورد في البيان. ورأى الموقعون أن تجاوز الملك مع المطالب الشعبية «لم يكن إلا بإجراءات شكلية مفرغة من المضامين والفعالية، ووعود بلا

من وزير الطاقة الأميركي السابق، إرنست مونزين، والمستثمران تيم براون، وسام التيمان، أدوارهم الاستشارية فيه، ما يجعله على سكة مشاريع بناء مدن صناعية سابقة منعترة، كمحافظة الملك عبد الله في الرياض، التي بدأ العمل بها في عام 2006، لكن محور بناء 73 مبنى لم ينته حتى الآن. تبدو قضية جمال خاشقجي، أيضاً، عقبة ثانية في طريق ابن سلمان لجذب استثمارات أجنبية ومحلية، كأحد أهم اعمدة «رؤية 2030» التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد، بعد حملة بدأها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ولم تنته حتى الآن، ضد امرأة ورجال أعمال وصحافيين، أثارت مخاوف لدى المستثمرين من دخول المملكة. إذ أعلنت عشرات الشركات والشخصيات المرموقة، أمس، مقاطعتها «مؤتمر مبادرة السلطنة الفلسطينية، في الرياض، المزمع أن يبدأ في ال 23 هذا الشهر، ما يشكل ضربة كبيرة لـ«صندوق الاستثمارات العامة» (سيادي)، الذي يستضيف المؤتمر. ومن بين الشركات، شبيكتا «سي أن بي سي» و«بلومبرغ»، اللتان لهما دور كبير في المؤتمر، وصحيفتا «فايننشال تايمز» و«نيويورك تايمز»، وكذلك مراسلون ومرحرون من «ذي إيكونوميست»، رغم أن المؤتمر يعتمد كثيراً على صحافيين لإدارة جلساته الرئيسية، بالإضافة إلى مستثمرين كبار، كالملياردير ستيف كيس، والرئيس التنفيذي لشركة «أوبر»، دارا خسروشاهي، والضربة الثانية للصندوق السيادي، تمثلت بإعلان شركات ومستثمرين كبار آخرين، أمس، إلغاء تعاقدهم مع السعودية، أو وقف مبادراتهم بشأن استثمارات أو مشروعات محتملة، ربما يُكشف عن خاشقجي، مثل شركة العلاقات العامة في واشنطن «هاريز غروب»، و«فيرجن غروب»، التي كانت تجري محادثات مع صندوق الاستثمارات العامة، بشأن استثمارات مزعة بقيمة مليار دولار.

حول كيفية وجوب التعاطي مع الرياض إذا ثبت تورطها باغتيال خاشقجي. لكن في المقابل، أعلنت مؤسسات ومستثمرون كبار وصحافيون، مقاطعة الرياض، ما ترك مشاريع كبرى عرضة للتعثر، كان يعول عليها ابن سلمان في تحقيق رؤيته الاقتصادية، كمشروع «نيوم»، نصف تريليون دولار، إذ قاطع كل

البيروقراط

الصادر أخيراً ولا بنوده جديدة، إلا أن فيها تعاقداً وتكريزاً على الوضع الداخلي الأردني، وتجنباً للنقاط الخلافية المتعلقة بالعلاقات الخارجية، ولا سيما في الموضوع السوري، وكانت «اللجنة» قد اجتمعت في بيت العميد المتقاعد على الحباشنة، الذي وصله تهديد من الأجهزة الأمنية، في محاولة لخنقه عن المضي قدماً في مشروع البيان، وترجمته عملياً بخطوة أولى ستكون وقفة احتجاجية تُنظّم للاسبوع المقبل، فيما استدعي إلى محكمة أمن الدولة.

ويقول الحباشنة، في حديث إلى «الأخبار»، إنه رفض الاستجابة للاستدعاء، خصوصاً أنه «من دون ذكر أسباب»، مُجدداً المطالبة بإلغاء محكمة أمن الدولة التي «استحدثت خارج نصوص الدستور، وهي غير معترف بها»، ويشان غياب أحزاب التي وصلته وبعض زملائه العسكريين، أشار الحباشنة إلى أنه أخبر بأنه سيواجه مجموعة من التهم، فكان رده أن باستطاعتهم اعتقاله من بيته، أما هو فلن يراجع محكمة أمن الدولة. أما عن «لجنة

الشعب الفلسطيني، وهو ما يمكن أن يؤثر في تعامل المصريين أو الأمم المتحدة معها، كذلك يرى أنه سيحدث تغييرات في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، ومن ضمنها إعادة بعض الصلاحيات من السلطة إلى منظمة التحرير». وفي ظل الحملة الفتاوية المستمرة على غزة، بسبب الإجراءات الأخيرة التي نسقتها الأمم المتحدة مع «حماس» (راجع عدد أمس)، دعا مستشار عباس للشؤون الدينية، محمود الهباش، إلى «إنهاء كيان حماس» بوصف ذلك «فريضة شرعية وضرورة وطنية لكي نذهب جميعاً إلى تحرير القدس... لن نقبل أبداً استمرار هذا الوضع وهذا الفصل الأسود من تاريخ شعبنا». في المقابل، تحوّل «حماس» على إقتال خطوة عباس قانونياً، مستندة إلى القانون الأساسي للسلطة الذي لا يعطي أحداً صلاحية حلّ «التشريعي» إلا نفسه، وأن حل المجلس لا يكون

في الوقت الذي عمل فيه رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، على تجديد «شريعته» في «منظمة التحرير» عبر عقد المجلسين «الوطني» و«المركزي» ليعاد انتخابه رئيساً للمنظمة ولجنهته التنفيذية، يسعى إلى نزع آخر «قلاع الشرعية»، من حركة «حماس»، عبر حل المجلس التشريعي (البرلمان) وتفويض صلاحياته إلى «المجلس المركزي» التابع للمنظمة. وعلّمت «الأخبار» من مصادر فتاوية أن عباس عازم على إنهاء دور «التشريعي» الذي فازت «حماس» بغالبية مقاعده في آخر انتخابات تشريعية عام 2006، وذلك خلال جلسة «المركزي» المزمع عقدها نهاية الشهر الجاري في رام الله. تقول المصادر إن خطوة عباس تهدف إلى «مزيد من الضغط على حماس بسبب خطواتها الهادفة للانفصال بقطاع غزة»، موضحة أن السيناريو المتوقع خلال جلسة «المركزي» يتمثل في سحب صلاحيات «التشريعي» ومنحها لئلا موقتاً حتى إجراء انتخابات، وذلك على أساس أن نظام الحكم «نياياً ملكياً وراثياً»، وأن يكون التمثيل الحقيقي للشعب من خلال برلمان (نواب وأعيان) منتخب دون تزوير لإرادة الأردنيين. ورداً على سؤال عما يميز به البيان الجديد عن سواء، أجاب الحباشنة بان «الموقفين في الموقعين عليه، وهم ممثلو «البيروقراط» وموظفون»، بصرفون أعمال الدولة، ويقومون بجباية الضرائب، وهم «لا يملكون ولاية عامة»، وعن توقعاته بخصوص الوقفة الاحتجاجية هيئات، متابعاً أن هؤلاء توافقوا على القضايا الداخلية التي تحدّ «الأهم»، ويشان غياب أحزاب المعارضة القومية واليسارية عن لائحة التوقيعات، أشار إلى أن هناك بعض الشخصيات الحزبية، ولكن «لا وجود لأحزاب حقيقية في الأردن ما دامت تأخذ مخصّصات مالية من الدولة، ولا تحرك ساكناً،

عباس ينوي حلّ «التشريعي»...

7 شهداء في غزة والسجون

إلا بحل السلطة كلياً عبر الجنتن «المركزية» و«التنفيذية» للمنظمة. وتترى الحركة، التي تقول مصادر فيها إنها وصلتها معلومات مؤكدة عن نية عباس بخصوص حل «التشريعي»، أن هذه الخطوة جزء من العقوبات الجديدة التي ينوي فرضها على غزة بهدف دفع «حماس» إلى الرضوخ لشروطه وتسليم غزة من مبدأ «المهزوم» لا «الشراكة»، وهو ما

وزعت إيران دعماً أهالي شهداء «المسيرات» وجرهاها

إلى أن رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، قال في كلمة مسجلة أمس، إن هناك سعياً لإيجاد تفاهات مع أطراف عدة، بينها مصر وقطر والأمم المتحدة «يمكن أن تقود إلى تهدئة مع إسرائيل مقابل كسر الحصار عن قطاع غزة... لن يكون لها «التهدئة» أي أثمان سياسية ولن تكون جزءاً من صفقة القرن». ميدانياً، استشهد 6 فلسطينيين برصاص الاحتلال وأصيب عدد آخر خلال مشاركتهم في «مسيرات العودة» على الحدود مع فلسطين المحتلة، وذلك في وقت وزعت فيه الجمهورية الإسلامية في إيران دعماً للمسيرات بقرابة 5 ملايين دولار خصصت لشهداء المسيرات وخصايها، وهو ما مكّن الحكومة التي تديرها «حماس» من توزيع مبلغ 500 شكيل (150 \$) على قرابة 2000 من أهالي الشهداء والمصابين.

البيروقراط

عصام الخواج، في حديث إلى «الأخبار»، أنه لم يحصل تواصل بشكل مؤسسي مع أئتلاف الأحزاب القومية واليسارية، سواء من خلال الأبناء العاملين للأحزاب، أو من خلال الحزب الذي يترأس دورة الائتلاف، عاداً ذلك «نقطة ضعف في البيان، الذي تتقاطع الكثير من طروحاته مع طروحات الأحزاب القومية واليسارية، كذلك إن الشخصيات المعروفة الموقعة عليه سبق لها أن عملت مع الأحزاب». ورأى الخواج أنه «بغض النظر عن حسن النيات، لكن إذا كانت هناك رغبة بفعل وطني جامع، يجب التواصل مع كافة الأطر السياسية والمعنية بالإصلاح وتعزيز الحياة الديمقراطية»، وحول إمكانية مشاركة الأحزاب في الوقفة التي تنظّمها «الجنة المتابعة»، قال إن «قرار المشاركة يحتاج إلى نقاش وتواصل، ولا سيما أن هناك نقاطاً تحتاج إلى توافق، وقد تحدثت مشاروات في الأيام المقبلة» وكان الحباشنة قد أفاد «الأخبار» بأن عدد الموقعين على البيان ناهز ألفاً، وأن اجتماعاً للجنة الإعلامية سيُعقد اليوم السبت، على أن لاحقاً؟